

العنوان:	التخطيط الضريبي في شركات التأمين في الأردن
المصدر:	المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر
المؤلف الرئيسي:	السليحات، نمر عبدالحميد
مؤلفين آخرين:	القطيش، عطا الله، المهيرات، منذر(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 34, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	93 - 115
رقم MD:	68318
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التخطيط الضريبي، شركات التأمين، التأمين التجاري، الأردن، الضرائب، ضريبة الدخل، قانون الضرائب، الاستثمار
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/68318">http://search.mandumah.com/Record/68318</a>

# التخطيط الضريبي في شركات التأمين في الأردن

د. نمر عبد الحميد السليحات  
جامعة عمان العربية للدراسات العليا

د. عطا الله القطيش  
جامعة الزيتونة الأردنية

د. منذر المهيرات  
جامعة العلوم التطبيقية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي باعتباره يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي لتلك الشركات بالطرق القانونية. وكذلك تناولت هذه الدراسة ممارسات شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية معينة، أو أثر جنسية شركة التأمين أردنية أو غير أردنية وأثر وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية في شركة التأمين على مستوى التخطيط الضريبي وتقديم عدد من التوصيات المناسبة لتطوير إجراءات عملية التخطيط الضريبي في شركات التأمين ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد استخدم الباحث، الأسلوب الاستقرائي لتغطية الجانب النظري من الدراسة من خلال العودة إلى الكتب أو الدوريات أو الدراسات السابقة والقوانين والقراءات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. والمنهج الوصفي التحليلي لتغطية الدراسة الميدانية، من خلال تصميم استبانة مكونة من (٤٢) سؤالاً بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة مفتوحة، وزعت على مجتمع الدراسة الكون من جميع شركات التأمين العاملة في الأردن، والبالغ عددها (٢٧) شركة. وبلغ عدد الاستبانة المستردة (٢٦) استبانة، وتم استبعاد استبانته واحدة لعدم اكتمال البيانات فيها ليصبح عدد الاستبانة الداخلة في التحليل (٢٦) استبانة، أي ما نسبته ٩٦,٢% من عدد الاستبانة الموزعة وتعتبر هذه النسبة جيدة لإتمام هذه الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتم استخراج مقاييس إحصائية وصفية وتحليلية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن شركات التأمين العاملة في المملكة تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من مزاي قانون ضريبة الدخل بنسبة (٧٨,٦%)، حيث وجد أن شركات التأمين العاملة في الأردن تستفيد من مزاي قانون ضريبة الدخل أكثر من أي عنصر آخر من عناصر التخطيط الضريبي، وكذلك أظهرت الدراسة أن شركات التأمين في الأردن تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية ومحاسبية مختلفة بنسبة (٧٠%)، وبالمرتبة الثانية من عناصر التخطيط الضريبي. كذلك أظهرت الدراسة أن شركات التأمين في الأردن تمارس عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في القوانين والتشريعات في الأردن بنسبة (٦٧,٥%) وبالمرتبة الأخيرة من عناصر التخطيط الضريبي، ويعود ذلك لعدم وجود مزاي مباشرة تخص شركات التأمين حسب قانون تشجيع الاستثمار، وأظهرت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث كون الجنسية الأصلية للشركة غير أردنية، ويعود ذلك لكون قانون ضريبة الدخل هو قانون ملزم لكل الشركات مهما كانت جنسيتها. وكذلك أظهرت الدراسة أنه يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين، وهذا يعكس الدور الذي يمكن أن يؤديه وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية في كل شركة من شركات التأمين، فعامل التخصص لهذا القسم يجعله على اطلاع مستمر بالإجراءات والتعديلات والمتطلبات الضريبية أولاً بأول، بالإضافة إلى تقديم التوصيات والمشورة للإدارة، وعلى ضوء النتائج السابقة فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: أن على شركات التأمين العاملة في المملكة إبداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي حتى تخفض التزاماتها الضريبية وتحقق المزيد من الأرباح والوفورات المالية واستخدامها في مجالات أخرى تساعدها على البقاء والمنافسة. وعلى شركات التأمين العاملة في المملكة زيادة الاهتمام بقانون تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة من جميع مزاياه إلى أعلى حد ممكن وإقامة مشاريع تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بصورة غير مباشرة بإقامة المشاريع التنموية حسب متطلبات قانون تشجيع الاستثمار للحصول على الإعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة، وأيضاً تحقيق وفورات ضريبية ناتجة عن السعر الضريبي لتلك المشاريع بعد فترة الإعفاء. كذلك على شركات التأمين القيام بتوسيع نشاطها وفتح فروع لها خارج المملكة، وذلك للحصول على الإعفاءات الضريبية لتلك الدول وتحقيق وفر في السعر الضريبي لتلك الفروع، وأن على شركات التأمين القيام باستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل.

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار - ٣ درجات			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة ت
	الرئيس حسب النسب المسموح بها ضريبياً، وذلك للحصول على وقورات ضريبية				
٢١	تقوم الشركة بتسجيل مصروف العمولات المدفوعة إلى الموظفين وإلى وكلاء التأمين كاملة بحسب الأصول لتنزيلها من الدخل.	٤,٥٠	٠,٧٠٧	١,٤٢	١٠,٣٢
	المجموع الكلي	٣,٩٣٧ %٧٨,٦	٠,٣٢٣	٠,٩٤	١٤,٧٩

\* دالة عند مستوى (a  $\geq$  ٠,٠٥) بدرجة حرية (٢٥).

يتضح من الجدول رقم (٧) أن الفقرة ذات الرقم (١٠) والتي تنص على (تقوم الشركة بمسك حسابات أصولية ومنظمة حسب متطلبات قانون ضريبة الدخل والخاصة بشركة التأمين) قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع الفقرات في المجال بمتوسط حسابي المدى التطبيق (٤,٩٢) وانحراف معياري (٠,٢٧) وبفارق ذو دلالة إحصائية عن قيمة



					رفضها.	
٠,٠٠*	٤,٧٩	٠,٦٩	٠,٨٠	٣,٦١	تأخذ الشركة الوفر الضريبي الذي يحققه مصروف الفائدة عند تحديد الشركة لسياستها التمويلية وفي قراراتها المتعلقة بالإقراض أو زيادة رأس المال.	٢
٠,٠٠*	٤,٠٥	٠,٧٣	٠,٩٣	٣,٦٩	تقوم الشركة بضم الإضافات الرأسمالية على الأصول إلى حساب الأصول ولا تقوم بفتح حساب خاص بهذه الإضافات وذلك للاستفادة من استهلاك تلك القيمة.	٣
٠,٣٥	٠,٩٤	٠,١٦-	٠,٨٣	٢,٨٤	تقوم الشركة بالتخلص من الأصول التي استنفذ إهلاكها واستبدالها بأصول قابلة للإهلاك.	٤
٠,٠٠*	٤,٢٦	٠,٧٣	٠,٨٧	٣,٧٣	تأخذ الشركة الوفر الضريبي الناتج عند المفاضلة بين استئجار الأصل أو امتلاكه	٥
٠,٠١*	٧,٨٦	٠,٥٧	١,٠٢	٣,٥٤	تقوم الشركة بتنزيل رواتب الشركاء بحدها الأعلى وذلك لتخفيض العبء الضريبي للشركة.	٦
٠,٠٠*	٣,٥٦	٠,٦٥	٠,٩٤	٣,٦١	تقوم الشركة بالاحتفاظ بالاحتياطيات المصرح بها بحدها الأعلى وذلك لتخفيض العبء الضريبي لها.	٧

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار - ٣ درجات			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة ت
٨	تقوم الشركة بالاحتفاظ بالمخصصات المسموح بها بحددها الأعلى وذلك لتخفيض العبء الضريبي لها.	٣,٦٩	٠,٩٣		
٩	تقوم الشركة بفتح فروع خارجية لها ذلك لتوسيع نشاطها وحصولها على إعفاءات ضريبية.	٣,٠٠	١,٣٢	٠,٠٧	٠,٢٨
١٠	تحاول الشركة توسعة نشاطها وفتح شركات متخصصة مثل شركات نطء التأمين للحصول على إعفاءات ضريبية	٢,٨٣	١,٠٤٦	٤٦.-	٣,١٥
١١	تقوم الشركة بتقييم أرصدة التزاماتها الخارجية بالعملة الصعبة حتى تعمل كل سنة بما يخصها من مصروف وفتات أصل السلة	٣,٦٥	١,١٣	٠,٦٩	٣,٠٤
١٢	تقوم الشركة باستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل إن كانت تحقق وفراً كبيراً	٤,٠٠	٠,٤٩	١	٥,٤٣
المجموع الكلي	٣,٥٠٩ %٦٩,٨	٠,٤٩	٠,٥١	٥,٣٠٢	٠,٠٠*

\* دالة عند مستوى (a  $\geq$  ٠,٠٥) بدرجة حرية (٢٥).

يتضح من الجدول رقم (٨) أن الفقرة ذات الرقم (١٢) والتي تنص على (تقوم الشركة باستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل إن كانت تحقق وفراً كبيراً) قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع الفقرات في المجال بمتوسط حسابي لمدى التطبيق (٤,٠٠) وانحراف معياري (٠,٤٩) وبفارق ذو دلالة إحصائية عن قيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفقرة أو الفرضية لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (٥,٣٠٢) وهي قيمة دالة عن مستوى الثقة (٠,٠٥)، أي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الشركات تطبق محتوى الفقرة بدرجة كبيرة كأحد أساليب السياسات المالية والإدارية والمحاسبية المناسبة. كما يتضح من الجدول أعلاه أن الفقرة ذات الرقم (٤٩) والتي تنص على (تقوم الشركة بالتخلص من الأصول التي استنفذت إهلاكها واستبدالها بأصول قابلة للإهلاك) قد حصلت على المرتبة الأخيرة من بين جميع الفقرات في المجال بمتوسط حسابي لمدى التطبيق (٢,٨٤) وانحراف معياري (٠,٨٣) وبفارق دال إحصائياً عن قيمة الاختبار أي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن شركات التأمين لا تطبق محتوى الفقرة كأحد أساليب السياسات المالية والإدارية المناسبة. أم الفقرات ذات الأرقام (٤,١٠) فهي تطبق بدرجة قليلة حيث بلغ متوسطاتها الحسابية لمدى التطبيق بواقع (٢,٨٤) وانحراف معياري تراوح ما بين (٠,٨٣ - ١,٠٤) وبفارق غير دال إحصائياً عن قيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفقرة أو الفرضية لصالح قيمة الاختبار أي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن شركات التأمين لا تطبق محتوى الفقرات التي تنص على (قيام شركات التأمين بالتخلص من الأصول التي استنفذت إهلاكها واستبدالها بأصول قابلة للإهلاك) ومحاولة الشركة بتقييم أرصدة التزاماتها الخارجية بالعملة الصعبة حتى تحصل كل سنة بما يخصها من مصروف فروقات أسعار العملة، كأحد أساليب عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من حوافر في قانون ضريبة الدخل.

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أن باقي الفقرات تطبق بشكل مرتفع وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية لمدى التطبيق ما بين (٣,٥٣ - ٣,٧٣) وانحراف معياري ما بين (٠,٨٠ - ١,١٢) وبفارق ذو دلالة إحصائية عن قيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفقرة أو الفرضية لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الشركات تطبق محتوى الفقرات بدرجة مرتفعة كممارسة عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباع السياسات المالية والإدارية والمحاسبية المختلفة، وجاءت قيمة للمتوسط لجميع أسئلة العنصر دالة على ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي من خلال إتباع السياسات المالية والإدارية والمحاسبية المختلفة بدرجة كبيرة، حيث كانت قيمة المتوسط لجميع أسئلة العنصر دالة على ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي من خلال إتباع السياسات المالية والإدارية والمحاسبية وذلك حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن البيانات المتوفرة عن هذا العنصر تتمحور حول المتوسط ولا تتمتع بثبوت عال، ويظهر ذلك من خلال قيمة الانحراف المعياري المنخفض والتي تساوي (٤٩%) ومعامل الاختلاف بنسبة (١٤%) مما يدل على وجود انسجام بين الإجابات وعدم وجود تشتت. كما يتضح من الجدول رقم (٨) أن متوسط

الفرق ما بين درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو رفض الفقرة أو الفرضية كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a \geq 0,05$ ) لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، باستثناء الفقرتين ذات الأرقام (٤) و(١٠) والتي تنصان على (تقوم الشركة بالتخلص من الأصول التي استنفذت إهلاكها واستبدالها بأصول قابلة للإهلاك) و(تحاول الشركة توسعة نشاطها وفتح شركات متخصصة مثل شركات أعاده التأمين للحصول على إعفاءات ضريبية) وكما يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط الفرق ما بين درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على أن شركات التأمين في الأردن تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة وقيمة الاختبار قد بلغ (٠,٥١) لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى ( $a \geq 0,05$ ) مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدلالة إحصائية على أن شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة، وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفقرة أو الفرضية (٠,٥١) درجة لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (٥,٣٠٢) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (٠,٠٥) مما يعني رفض الفرضية الصفرية السابقة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على : تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة .

نتائج الفرضية الرابعة:

لا يوجد اختلاف على مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث كون الجنسية الأصلية للشركة غير الأردنية .

لقد شملت الدراسة ٢٦ شركة تأمين وقد تم توزيع استبانته الدراسة عليها جميعاً، وقد كان عدد الشركات الأردنية الأصل بواقع ٢٥ شركة، أما الشركات ذات الجنسيات الأخرى العربية والأجنبية قد بلغت شركة واحدة. وتم استخدام اختبار (T- test For Independent Sample) حيث وجد من خلال المستخرجات الآتية لتحليل أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (-٠,٧٩٣)، وبإيجاد قيمة (T) الجدولية بمستوى ثقة (٩٥%)، نجد أن قيمة (T) الجدولية تساوي (٢,٠٥٩٥) وهي أكبر من قيمة (T) المحسوبة، لذلك فإننا نقبل الفرضية الرئيسية السابقة والتي تنص على لا يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث كون الجنسية الأصلية للشركة غير أردنية.

الجدول رقم (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومتوسط الإجابات ونتائج الاختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مستوى ممارسة شركات التأمين في الأردن لعملية التخطيط الضريبي تبعاً لجنسية شركة التأمين أردنية أو غير أردنية وفقاً لاستبانته الدراسة.

قيمة الاختبار - ٣ درجات					العدد	جنسية الشركة
مستوى الدلالة*	قيمة ت	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
*٠,٠٠	٠,٠٠	%٩٦	٠,٣٠	٣,٩٢٨	٢٥	أردنية
*٠,٠٠	٠,٧٩٣-	%٤	٠,٠٠	٣,٩٨٦	١	غير أردنية
*٠,٠٠	٠,٧٩٣-	%١٠٠	٠,٣٠	٣,٨٠٧	٢٦	المجموع الكلي

\* دلالة عند مستوى ( $a \geq 0,05$ ) بدرجة حرية (٢٥).

وبالنظر إلى الجدول رقم (٩) فإننا نستطيع القول أن اختلاف جنسية الشركة لا يؤثر بشكل كبير على انخفاض قيمة المتوسط، حيث انخفاض المتوسط بمقدار (٠,١٢) في حال الشركة غير الأردنية، ولكن هذا الانخفاض لم يكن له دلالة إحصائية، بمعنى أن انخفاض المتوسط لدى الشركة غير الأردنية ليس سبب عامل الجنسية. نتائج الفرضية الخامسة:

لا يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك (١٢) شركة يوجد لديها قسم مختص بشؤون ضريبة الدخل، ونسبة %٤٦، بينما كان عدد الشركات التي لا يوجد لديها مثل هذا القسم (١٤) شركات ونسبة %٥٤. وتم استخدام اختبار (T-test For Independent Sample) حيث وجد من خلال المستخرجات الآتية لتحليل أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (٠,٣٨٦)، وبإيجاد قيمة (T) الجدولية بمستوى ثقة (٩٥%)، نجد أن قيمة (T) الجدولية تساوي (٢,٠٥٩) وهي أكبر من قيمة (T) المحسوبة، لذلك فإننا نرفض

قيمة الاختبار - ٣ درجات					الرقم	الفقرة
مستوى الدلالة*	قيمة ت	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
						على إعفاءات ضريبية
*٠,٠٠	١٧,٣٨	١,٦٥	٠,٤٨	٤,٦٥	١٠	تقوم الشركة في حالة تحقيق خسائر في أي سنة بتحويل هذه الخسارة إلى السنوات اللاحقة مقترن ضريبية الدخل.
*٠,٠٠	٤,٦٦	٠,٨٤	٠,٩٢	٣,٨٤	١١	تقوم الشركة عند تحديد مبلغ المخصصات باستغلال الحد الأعلى المسموح به ضريبياً لتحقيق وفورات ضريبية.
*٠,٠٠	٦,٠٠	١	٠,٨٤	٤,٠٠	١٢	تتخذ الشركة الإجراءات القانونية بخصوص الديون المتعثرة بعد استيفاء جميع المحاولات الممكنة لتحويل ذلك لإعدام الدين بأسرع وقت ممكن
*٠,٠٣	٢,٢٨	٠,٤٢	٠,٩١	٣,٣٦	١٣	تحويل الشركة امتلاك أصول تعبئة للإهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى
*٠,٠٠	٥,٠٩	١,٠٣	١,٠٣٨	٤,٠٣	١٤	تعمل الشركة على تنزيل تبرعاتها كاملة من ضمن المصاريف دون تعجيل وفاة
*٠,٠٠	٦,٣٦	١,١٥	٠,٩٢	٤,١٥	١٥	تقوم الشركة بتنزيل نفقات الضيافة والسفر الخاصة بالعمل حسب النسب المسموح بها ضريبياً.
*٠,٠٠	٤,٩٢	١,٠٣	١,١٦	٤,٠٠	١٦	تقوم الشركة بالإفناق على دورات وتدريب العاملين بحسب متطلبات قانون ضريبة الدخل حتى لا يتم رد جزء من تلك المبالغ.
٠,٢٤	١,١٨	٠,٢٤-	٠,٩٤	٢,٦٢	١٧	تقوم الشركة بإفناق مبالغ عالية على الدعاية مكونة نفقة مقبولة ضريبياً.
*٠,٠٠	١٢,٣٦	١,٣٨	٠,٥٨	٤,٤٦	١٨	تقوم الشركة بتسجيل مصروف التعويضات سواء للعاملين أو للعملاء كاملة حسب الأصول، لتنزيلها عن الدخل.
*٠,٠٠	٦,٣٩	١,٢٣	٠,٩٨	٤,٣٤	١٩	تقوم الشركة بإهلاك مصاريف التأسيس حسب المدة المسموح بها.
*٠,٠٠	٤,٢١	٠,٨٨	١,٠٧٦	٣,٩٦	٢٠	تقوم الشركة بتنزيل حصة الفرع من نفقات المركز أو المكتب

الفرضية الرئيسية السابقة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص: يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين.



الجدول رقم (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مستوى ممارسة شركات التأمين في الأردن لعملية التخطيط الضريبي تبعاً لوجود قسم مختص بالشؤون الضريبية وفقاً لاستبانته الدراسة.

قيمة الاختبار - ٣ درجات					العدد	البيان
مستوى الدلالة*	قيمة ت	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
*٠,٠٠	٠,٠٠	%٤٦	٠,٢٧٣	٣,٨٦	١٢	وجود قسم مختص
*٠,٠٠	٠,٣٨٦	%٥٤	٠,٢١٧	٣,٠٥	١٤	عدم وجود قسم مختص
*٠,٠٠	٠,٣٨٦	%١٠٠	٠,٢٤	٣,٤٥٥	٢٦	المجموع الكلي

\* دالة عند مستوى ( $a \geq ٠,٠٥$ ) بدرجة حرية (٢٥).

وبالنظر إلى الجدول رقم (١٠) يتضح أن عدم وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية في شركات التأمين يؤدي إلى انخفاض واضح في قيمة متوسط استخدام التخطيط الضريبي حيث انخفضت قيمة المتوسط بمقدار (٠,٨١) للشركات التي لديها قسم مختص بالشؤون الضريبية. نتائج الفرضية السادسة:

لا يوجد للمتغيرات السابقة مجتمعة أي أثر على التخطيط الضريبي لشركات التأمين الأردنية. للتأكد من صحة الفرضية السابقة قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للمجموعة مجتمعة وأثرها على التخطيط الضريبي لشركات التأمين في الأردن، حيث يشير الجدول رقم (٨) إلى المستوى الحسابي والانحراف المعياري ومتوسط الفرق ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة مجتمعة وأثرها على التخطيط الضريبي لشركات التأمين في الأردن.

جدول رقم (١١) نتائج (T) في أثر العوامل مجتمعة على التخطيط الضريبي لشركات التأمين في الأردن، حيث يظهر المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومتوسط الفرق، ونتائج اختبار (T)

قيمة الاختبار - ٣ درجات					النسبة	البيان
مستوى الدلالة*	قيمة ت	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
*٠,٠٠	٣,٠٥١	٠,٣٨	٠,٦٣	٣,٣٨	%٦٧,٥	الفرضية الأولى
*٠,٠٠	١٤,٧٩	٠,٩٤	٠,٣٢٣	٣,٩٣٧	%٧٨,٦	الفرضية الثانية
*٠,٠٠	٥,٣٠٢	٠,٦٠	٠,٤٩	٣,٥٠٩	%٧٠	الفرضية الثالثة
*٠,٠٠	١١,٩١	٠,٦٤	٠,٤٨١	٣,٦٠٨	%٧٢	العوامل مجتمعة

\* دالة عند مستوى ( $a \geq ٠,٠٥$ ) بدرجة حرية (٢٥).

وللتعرف على أثر المتغيرات السابقة مجتمعة على التخطيط الضريبي لشركات التأمين لقد تم استخدام اختبار (T-test (For Independent Sample وجاءت قيمة المتوسط لجميع أسئلة العنصر دالة على وجود أثر كبير لتلك العناصر مجتمعة على التخطيط الضريبي في شركات التأمين، حيث كانت قيمة الوسط الحسابي (٣,٦) وما نسبته %٧٢ وهذه النسبة جاءت في فترة تأثير كبير والتي تقع بين (٣,٣ - ٣,٩) ونسبة (٦١% - ٨٠%) وذلك حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن البيانات المتوفرة عن هذا العنصر تتمحور حول المتوسط.

ولا تتمتع بثبوت عال، ويظهر ذلك من خلال قيمة الانحراف المعياري المنخفض والتي تساوي (٤٨%) ومعادل الاختلاف بنسبة (١٤%) مما يدل على وجود انسجام بين الإجابات وعدم وجود تشتت. كما يتضح من الجدول رقم (١١) أن متوسط الفرق ما بين درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على مجال أثر العوامل مجتمعة على التخطيط الضريبي لشركات التأمين في الأردن وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو رفض الفقرة أو الفرضية كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a \geq ٠,٠٥$ ) لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، وكما يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط الفرق ما بين درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على أثر العوامل مجتمعة على التخطيط الضريبي لشركات التأمين الأردنية وقيمة الاختبار قد بلغ (٠,٦٤) لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى ( $a \geq ٠,٠٥$ ) مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدلالة إحصائية على أن للعوامل مجتمعة أثر على واضح على التخطيط الضريبي لشركات التأمين في الأردن، وحيث وجد أن الفرضية الثانية والتي تنص على (تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من حوافز في قانون ضريبية) هي أكثر المتغيرات تأثيراً على التخطيط الضريبي لشركات التأمين في الأردن وقيمة اختبار قد بلغ (٠,٩٤) لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث وجد من خلال المستخرجات الآلية لتحليل أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (١١,٩١)، وبإيجاد قيمة (T) الجدولية بمستوى ثقة (٩٥%)، نجد أن

قيمة (T) الجدولية تساوي (٢,٠٥٩٥) وهي أقل من قيمة (T) المحسوبة، لذلك فإننا نرفض الفرضية الرئيسية السابقة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على (يوجد للمتغيرات السابقة مجتمعة أثر على التخطيط الضريبي لشركات التأمين الأردنية).

## النتائج والتوصيات

في ضوء نتائج الدراسة فيما يتعلق بالتخطيط الضريبي في شركات التأمين في الأردن، يورد الباحث أهم النتائج والتوصيات ذات العلاقة:

### أولاً: النتائج:

- ١- أظهرت نتائج الدراسة أن شركات التأمين العاملة في المملكة تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من مزايا قانون ضريبة الدخل بنسبة (٧٨,٦%)، حيث وجد أن شركات التأمين العاملة في الأردن تستفيد من مزايا قانون ضريبة الدخل أكثر من أي عنصر آخر من عناصر التخطيط الضريبي، وأن شركات التأمين تسعى للجوء إلى لجان الطعن ومحكمة الاستئناف أو التمييز للفصل في بعض الأمور موضوع الخلاف بعد دراسة وافية، وتقوم بإنفاق مبالغ عالية على الدعاية، كونها نفقة مقبولة ضريبياً، إلى حد منخفض وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس (٣) \*، كما وجد أن شركات التأمين العاملة في المملكة أكثر تطبيقاً لمسك حسابات أصولية ومنظمة حسب متطلبات قانون ضريبة الدخل، وتقوم بتقديم الإقرار الضريبي حتى لا يتم تقدر الضريبة عليها جزافياً، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس.
- ٢- عدم اعتماد شركات التأمين بتوسعة نشاطها وفتح شركات متخصصة مثل شركات إعادة التأمين، على الرغم من إعفاء أرباح تلك الشركات حسب قانون ضريبة الدخل. ويعود سبب ذلك من وجهة نظر الباحث إلى المخاطر الكبيرة التي تتحملها تلك الشركات بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى رأس مال كبير.
- ٣- كذلك أظهرت الدراسة أن شركات التأمين في الأردن تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة بنسبة (٦٧,٠%)، وبالمرتبة الثانية من عناصر التخطيط الضريبي، ووجد أن شركات التأمين تطبق محتوى الفقرة التالية بدرجة كبيرة كأحد أساليب السياسات المالية والإدارية والمحاسبية المناسبة والتي تنص على (تقوم الشركة باستثمار الأموال الفائضة على حاجتها في استثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل إذا كانت تحقق وفراً كبيراً). ووجد أن شركات التأمين لا تطبق محتوى الفقرة التالية كأحد أساليب السياسات المالية والإدارية والمحاسبية المناسبة والتي تنص على (محاولة الشركة بتقييم أرصدة التزاماتها الخارجية بالعملة الصعبة حتى تحمل كل سنة بما يخصها من مصروف فروقات أسعار العملة).
- ٤- كذلك أظهرت الدراسة أن شركات التأمين في الأردن تمارس عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في القانونين والتشريعات في الأردن بنسبة (٦٧,٥%) وبالمرتبة الأخيرة من عناصر التخطيط الضريبي، ويعود ذلك لعدم وجود مزايا مباشرة تخص شركات التأمين حسب قانون تشجيع الاستثمار، وتبين أن شركات التأمين تطبق محتوى الفقرة بدرجة كبيرة كأحد أساليب التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في القوانين والتشريعات في الأردن والتي تنص على (تقوم الشركة بدراسة مزايا الاستثمار في القطاعات المختلفة التي حددها قانون تشجيع الاستثمار، والعائد الناتج عن تلك القطاعات) وأن شركات التأمين تطبق محتوى الفقرة التالية بدرجة ضعيفة والتي تنص على (تسعى الشركة للحصول على إعفاءات ضريبية وذلك من بدء العمل وبالنسب المحددة حسب المناطق التنموية).
- ٥- أظهرت الدراسة أن شركات التأمين في الأردن لا تسعى إلى الاندماج للحصول على إعفاءات ضريبية حسب قرار لجنة الأمن الاقتصادي.
- ٦- أظهرت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث كون الجنسية الأصلية للشركة غير أردنية، ويعود ذلك لكون قانون ضريبة الدخل هو قانون ملزم لكل الشركات مهما كانت جنسيتها.
- ٧- أظهرت الدراسة أنه يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين، وهذا يعكس الدور الذي يمكن أن يؤديه وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية في كل شركة من شركات التأمين، فعامل التخصص لهذا القسم يجعله على اطلاع مستمر بالإجراءات والتعديلات والمتطلبات الضريبية أولاً بأول، بالإضافة إلى تقديم التوصيات والمشورة للإدارة في هذا المجال.
- ٨- أظهرت البيئة أنه يوجد أثر واضح للمتغيرات (البيئة القانونية، قانون ضريبة الدخل، سياسات مالية وإدارية ومحاسبية) مجتمعة على التخطيط الضريبي في شركات التأمين العاملة في الأردن.

## التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة والتي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ١- على شركات التأمين العاملة في المملكة إبداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي حتى تخفض التزاماتها الضريبية وتحقق المزيد من الأرباح والوفورات المالية واستخدامها في مجالات أخرى تساعدها على البقاء والمنافسة. والعمل على دراسة مختلف نقاط الضعف التي أظهرتها الدراسة بحيث تعمل على إمكانية تحقيق وفورات ضريبية من خلالها، وكذلك العناية بنقاط القوة والعمل على مراجعتها للتأكد من الممارسة المطلوبة لكل منها.
- ٢- على شركات التأمين العاملة في المملكة زيادة الاهتمام بقانون تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة من جميع مزاياه إلى أعلى حد ممكن وإقامة مشاريع تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بصورة غير مباشرة بإقامة المشاريع التنموية حسب متطلبات قانون تشجيع الاستثمار للحصول على الإعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة، وأيضاً تحقيق وفورات ضريبية ناتجة عن السعر الضريبي لتلك المشاريع بعد فترة الإعفاء.
- ٣- على شركات التأمين العاملة في المملكة السعي إلى الاندماج مع شركات أخرى مشابهة في النقاط للحصول على إعفاءات ضريبية، حسب قرار لجنة الأمن الاقتصادي، والقدرة على المنافسة مع الشركات الأخرى الكبيرة.
- ٤- على شركات التأمين العاملة في المملكة دراسة قانون ضريبة الدخل والاستفادة من مزاياه الممنوحة واستغلال كل الثغرات القانونية فيه من أجل تخفيض الأعباء الضريبية بصورة أكبر مما هي عليه في الوقت الحاضر.
- ٥- على شركات التأمين القيام بتوسعة نشاطها وفتح شركات متخصصة مثل شركات إعادة التأمين، حيث أن أرباح تلك الشركات معفاة بموجب قانون ضريبة الدخل.
- ٦- على شركات التأمين العاملة في المملكة تدريب وتأهيل موظفيها وإكسابهم مهارات وقدرات عالية في مجال الإدارة حتى يستطيعوا ممارسة السياسات المالية والمحاسبية والإدارية والاستفادة منها في تخفيض الأعباء الضريبية.
- ٧- على شركات التأمين القيام بتوسعة نشاطها وفتح فروع لها خارج المملكة، وذلك للحصول على الإعفاءات الضريبية لتلك الدول وتحقيق وفر في السعر الضريبي لتلك الفروع.
- ٨- على شركات التأمين القيام باستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات غير خاضعة لضريبة الدخل، مثل الاستثمار في الأوراق الحكومية، الأسهم والسندات والاستثمار في الإيداع في البنوك لأجل معينة.
- ٩- على شركات التأمين الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطيات المسموح بها بجدها الأعلى وذلك لتخفيض العبء الضريبي لها حسب قانون ضريبة الدخل، والقدرة على مجابهة الأخطار.
- ١٠- ضرورة وضع سياسات مالية ومحاسبية وإدارية طويلة أو قصيرة الأجل من قبل الإدارة أو المختصين بعملية التخطيط الضريبي تأخذ في اعتبارها جميع الامتيازات وللقوانين في محاولة لتحقيق أكبر وفر ضريبي ممكن.
- ١١- لا بد من المفاضلة بين مقدار الاستفادة من عناصر التخطيط الضريبي وبين باقي الآثار المترتبة على عملية التخطيط الضريبي وهذا يعزز من قيمة الشركات وبقائها.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- ١- خالد الخطيب، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.
- ٢- هاني أبو جبار، ضريبة الدخل في الأردن (أهدافها وإنجازاتها)، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٦م.
- ٣- عدي عفانه وآخرون، الجديد في المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٤م.
- ٤- خيرى كنانة، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب ومطبعتها، عمان، ١٩٩٨م.
- ٥- غالب عرفات، اقتصاديات التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، دار الكتب، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٦٥م.
- ٦- جهاد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دائرة وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.
- ٧- محمد أبو نصار وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٦م.
- ٨- أحمد نور، تصميم وإدارة النظام المحاسبي في شركات التأمين، دراسة تطبيقية على المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- ٩- إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الإسكندرية، الإشعاع.
- ١٠- نضال فارس العوييد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، عمان، ١٩٩٩م.
- ١١- علي العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٦٦م.
- ١٢- محمد بلال الزعبي، عباس الطلافحة، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل السياسات الإحصائية، ط ١، دار وائل، عمان، ٢٠٠٠م.
- ١٣- محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.
- ١٤- زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، ط ٤، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م.

- ١٥- أحمد غنيم، نصر صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss، ط١، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ١٦- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.
- ١٧- خالد أمين عبد الله، حمزة أبو عاصي، محاسبة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، ٢٠٠١م.
- ١٨- عبد الحليم كراجة، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.

#### ب- الدوريات: المقالات

- ١- ليلي فتح الله إبراهيم، الأثر الضريبي على الموازنة الرأسمالية والقرارات الإدارية الأخرى، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، الجزء الأول ١٩٨٧م. ص (١٥٥-١٨٣).
- ٢- عبد الله المالكي، العبء الضريبي وقياسه، البنوك في الأردن، العدد الثالث، أيار، عمان، ١٩٩٤م.
- ٣- رؤوف أبو جابر، تقرير لفرص الاستثمار في قطاع التأمين، ورقة عمل مقدمة خلال المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المنعقد في عمان من ٧-١١ أيلول ١٩٩٨م.
- ٤- رأفت هنسة، اقتصاديات التأمين في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٤م.
- ٥- عبد الناصر نور، محمود إبراهيم، التخطيط الضريبي في الشركات المساهمة العاملة في قطاع الخدمات في الأردن، الإداري، السنة ١٩٩٩م، العدد ٢١.
- ٦- وهيب العلمي، أثر المتغيرات الاقتصادية على تطور سوق التأمين في الأردن، رسالة التأمين، عدد ٢، عمان، ١٩٩٩م.

#### ج- المصادر الحكومية ومصادر الجهة الرسمية الأخرى:

- ١- دائرة ضريبة الدخل، قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته، عمان، ١٩٩٦م.
- ٢- الاتحاد الأردني لشركات التأمين تقرير سوق التأمين الأردني لعام ٢٠٠٢، عمان.
- ٣- نشرة إرشادية صادرة عن مديرية التطور الإداري والتدريب في دائرة ضريبة الدخل، عمان، ١٩٩٨م.
- ٤- دائرة ضريبة الدخل، دليل إجراءات التقدير، شركة الأصدقاء للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٣م.
- ٥- نشرة صادرة عن دائرة ضريبة الدخل بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية، ٢٠٠٠م.
- ٦- التقرير السنوي لسوق التأمين في الأردن للعام ٢٠٠٢م.
- ٧- الاتحاد الأردني لشركات التأمين- تقرير سوق التأمين الأردني للفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٢م.
- ٨- دائرة الإحصاءات العامة، المسموحات السنوية لقطاع الخدمات للفترة (١٩٨-٢٠٠٢)، قسم مسموح قطاع الخدمات ٢٠٠٢م.
- ٩- قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته، المعمول به اعتباراً من ١/١/١٩٩٦م.
- ١٠- دائرة ضريبة الدخل، دراسة الأرباح والضرائب المعلنة والمعدلة لقطاع التأمين للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢م.
- ١١- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥م.
- ١٢- قرار لجنة الأمن الاقتصادي، الخاص باندماج شركات التأمين، ١٩٨٦م.

#### د- الرسائل العلمية والأبحاث:

- ١- أيمن أبو يحيى، التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٦م.
- ٢- عبد الله حبيب، التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٣م.
- ٣- وائل العكشة، اختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة وتدقيق حسابات المنشآت التجارية ضريبياً في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٣م.
- ٤- رندة بهيج سكيك، مدى التزام شركات التأمين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م.
- ٥- عمر مساعده، "مدى تأثير الاعتراض كمرحلة متقدمة من مراحل التقدير في دائرة ضريبة الدخل في الأردن على التحصيلات الضريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٣م.
- ٦- رنا العطور، "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن"، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠م.
- ٧- زياد رمضان، مبادئ التأمين، دراسة واقعية عن واقع التأمين في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٣م.
- ٨- عبد الرحيم أحمد، "التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية في اليمن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م.

- ٩- فريد داود، العوامل المؤثرة على الإنتاجية في قطاع التأمين الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م.
- ١٠- راجح الخضور، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن (أسبابها وأحجامها)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٨.
- ١١- هاني الخطيب، بحث بعنوان "تقييم السياسات الاستثمارية لقطاع التأمين في الأردن"، دراسة مقارنة للفترة من ٩٣-٩٧، جامعة الزيتونة.
- ١٢- وفاء الجعفري، بحث بعنوان "التخطيط الضريبي في قطاع الفنادق"، جامعة الزيتونة، ٢٠٠٠م.

#### د- المراجع الأجنبية:

#### ASOOKS:

- 1 Sommer Field R and Anderson H. and Brok H "An Introduction to Taxation ,4th Edition Harcourt javanvich Inc .new york,1977,P(1)
2. J.pratt & W. Kulsrud, Individual taxation, 12 Edition. Irwin taxation series, 1994,p (1).
3. R. Sommer Field & Others, "An Introduction to Taxation, 5th Edition Horcort Javanvich Inc New York, 1978,P (1).
4. James S. & Nobes C, The Economics of taxation, 1 St edition, Philip Allan, London, 1987.
5. Graeme Macdonald,"An Analysis of The Reformed corporation Taxi Acomment and an Extension", Accounting & Business Research, Vol.18, No.72.1988, p (371-374).
6. Julie H. Collins and R David plumlee, The Taxpayers Labor and reporting decisions: The Effect of Audit Schemes, The Accounting Review, vol., 66,N0.3, July 1991,p (559-576).
7. James, S. and Nobes, C. The Economics of taxation, 2th.edition, Philip Allan, 1983.
8. Pratt, J.and kulsrud, W. Individual taxation, Irwin Taxation Series, 1993.
9. Uma Sekaran, Research Methods For Manager: A skill — Building Approach, John Willy & Sons Inc, 3rd Edition, New York, 2000.
10. Seligrna, E.R.A:"Essay In Taxation" Macmillan,, 10 Th. Edition, New York, 1995.

#### B. ARTICLES:

1. Boner, S. E, Davis, J. S and Jackson. R "Expertise in Corporate Tax planning", Journal of Accounting Research, Vol. 30.1998. PP (1-26).
2. Rotten, J. and Aharoni, A: "The choice Among Accounting,\_Alternatives", The Accounting Review Vol. 67, No. 2, 1998, PP (69-81).
3. Gunther D. A.: "Taxes and organization form, a comparison of corporations and master Limited partnerships" The Accounting Syiew, voi.ti7, New i, 1992 , PP (17-45)
4. Bosco I.. 18c rnitton 1.1997, "tax evasion and moral constraints: some experimental evieence"kyklos, international review for social.
5. Boner, S.F. Davis, IS & Jackson .B.R7Experties in Corporate Tax pkrviinin: Journal of Accounting Research, V01.50,1997.
6. Scholes, MS, Wilson, P. G. and Wolfson J4/1.A: "firms Responses to Anticipated Reductions in Tax Rates: The Tax Reform Act of 1986", Journa! of Accounting Research, Vol 30,Supplement, 1992..
7. Brealy, R.A.aztd Myers, Principles of Corporate Finance" 4th Edition, McGraw - Hill Inc.New York, 1992.
8. Jacob M.Rose, Christopher J.Wolfè,"The effects of System d:Tsign alternatives on the acquisition 41'7 tax Knowledge from a Computerizec tax decision aid" Accounting Organizations and Society, Vol.25. USA, 2000.

## نتائج الفرضية الثانية:

لا تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من حوافز في قانون ضريبة الدخل .

تم اختيار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (١٠-٣٠) من القسم الثاني من الاستبانة، وللتأكد من صحة الفرضية السابقة قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مدى تطبيق شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من حوافز في قانون ضريبة الدخل، حيث يشير الجدول رقم (٧) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مدى تطبيق شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من حوافز في قانون ضريبة الدخل.

جدول رقم (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مدى تطبيق شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط للاستفادة من حوافز في قانون ضريبة الدخل،،،

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار - ٣ درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
١	تقوم الشركة بمسك حسابات أصولية ومنظمة حسب متطلبات قانون ضريبة الدخل والخاصة بشركات التأمين	٤,٩٦	٠,٢٠	١,٩٢
٢	تقوم الشركة بتقديم الإفراج الضريبي حتى لا يتم تقديم الضريبة جزائياً	٤,٨٠	٠,٣٧	١,٨٠
٣	تقوم الشركة بتقديم الإفراج الضريبي ضمن المدة القانونية من كل سنة تجنباً لدفع غرامة تأخير تقديم الإفراج الضريبي	٤,٦٩	٠,٦٧	١,٦٩
٤	تقدم الشركة الإفراج الضريبي في نهاية الشهر الذي يحقق أعلى خصم تشجيعي ممكن دون الإضرار بمصالح الشركة	٣,٨	١,٣٢	٠,٨٠
٥	لا تقوم الشركة بتعديل حساباتها عند تقديم الإفراج الضريبي	٣,٤٦	١,٥٥	٠,٤٦
٦	يتم اللجوء إلى لجان الطعن ومحكمة الاستئناف أو التمييز للفصل في بعض الأمور موضوع الخلاف بعد دراسة وافية.	٢,٧٠	١,١٣	٠,٩٣-
٧	تحاول الشركة الاستفادة من عملية التقسيط التي يمنحها قانون ضريبة الدخل ولأعلى فترة ممكنة.	٢,٨٠	١,٢٣	٠,٢٠-
٨	تقوم الشركة بدفع ضريبة دخل للموظفين في نهاية المدة المحددة حتى لا تتحمل الشركة أي غرامات جراء ذلك.	٤,٥٧	٠,٥٠	١,٥٧
٩	تحاول الشركة توسعة نشاطها وفتح شركات متخصصة مثل شركات إعادة التأمين للحصول إعفاءات ضريبية حسب قرار لجنة الأمن الاقتصادي	٢,٨٨	١,٠٠	٠,٤٦-
	المجموع الكلي	٣,٣٨ ٦٧,٥ %	٠,٦٣	٠,٣٨



١٨	٦٩,٢%	بكالوريوس	التخصص العلمي
٥	١٩,٢%	ماجستير	
٠	٠	دكتوراه	
٢٠	٧٦,٩%	محاسبة	
١	٣,٨%	إدارة أعمال	
٥	١٩,٢%	علوم مالية ومصرفية	
٠	٠	قانون	
٠	٠	أخرى	
٠	٠	أقل من ٣ سنوات	سنوات الخبرة
١	٣%	٣ إلى أقل من ١٠ سنوات	
٦	٢٣,١%	٦ إلى أقل من ١٠ سنوات	
١٩	٧٣,١%	١٠ سنوات فأكثر	
٢	٧,٧%	أقل من ٣٠ سنة	العمر
٩	٣٤,٦%	٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	
٧	٢٦,٩%	٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	
٨	٣٠,٨%	٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	
٠	٠	٦٠ سنة فأكثر	
٢٦	١٠٠%	المجموع	

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية بعد القيام بعملية تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس المستخدم بواسطة النظام الإحصائي SPSS وذلك فيما يتعلق بكل فرضية على حدة وبما يحقق أهداف الدراسة.

- عينة الدراسة:

### اختبار الفرضيات

تم صياغة ست فرضيات، تمثل في محتواها مدى ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز القانونية والسياسات المالية والمحاسبية والإدارية وأثر ذلك على تخفيض العبء الضريبي لشركات التأمين في الأردن، وأثر جنسية شركة التأمين ووجود قسم مختص بالشؤون الضريبية على مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في تلك الشركات، وذلك لكي يتم التعامل مع البيانات التي تم جمعها من المستجيبين وإدخالها لجهاز الحاسب، وتم اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار الفرضيات، وبما أن حجم مجتمع الدراسة أقل من ٣٠ استبانته إذ يبلغ (٢٦) استبانته. وأن الدراسة الميدانية اعتمدت على دراسة المجتمع بالكامل كعينة فإنه تم استخدام نتائج التحليلات الإحصائية المستخرجة من البرنامج الإحصائي (SPSS)، بالإضافة إلى استخدام التوزيع الإحصائي T- test For Independent (Sample) لاختبار فرضيات الدراسة<sup>(٦٤)</sup>

### فرضيات الدراسة:

نتائج الفرضية الأولى:

لا تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في القوانين والتشريعات في الأردن.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (١-٩) من القسم الثاني من الاستبانة، وللتأكد من صحة الفرضية السابقة قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مدى تطبيق شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في القوانين والتشريعات في الأردن، حيث يشير الجدول رقم (٦) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مدى تطبيق شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في القوانين والتشريعات في الأردن.

جدول رقم (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير مدى تطبيق شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة

من حوافز في القوانين والتشريعات في الأردن



قيمة الاختبار - ٣ درجات					الرقم	الفقرة
مستوى الدلالة*	قيمة ت	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
*٠,٠٠	٦,٣٧	١	٠,٨٠	٤,٠٠	١	تقوم الشركة بدراسة مزايا الاستثمار في القطاعات المختلفة التي حددها قانون تشجيع الاستثمار، والعائد الناتج عن تلك القطاعات
*٠,٠٤	٢,١٣	٠,٤٦	١,١٠	٣,٤٦	٢	تقوم الشركة بدراسة مزايا الاستثمار في مناطق التنمية المختلفة والمتمثلة في حصولها على فترات إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وتكاليف الاستثمار في تلك المناطق
٠,٣٨	٠,٨٩	٠,١٩	١,٠٩	٣,٩	٣	تسعى الشركة للحصول على إعفاءات ضريبية وذلك من بدء العمل وبالنسب المحددة حسب المناطق التفسيرية
٠,٧٢	٠,٣٥	٠,٠٨-	١,٠٩	٢,٩٢	٤	تسعى الشركة للحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب الموجودة الثابتة المشروع حسب ما يكتب تكون الاستثمار
*٠,٠٠	٣,٦٠	٠,٥٠	٠,٧٠	٣,٥٠	٥	تسعى
٠,٢١	١,٢٨	٠,٣٠	١,٢٢	٣,٣٠	٦	تقوم الشركة بالمطالبة بتدوير الخسائر التي نتجت في فترة الإعفاء بموجب قانون الاستثمار
*٠,٠٠	٣,٨٨	٠,٨٠	١,٠٥	٣,٨٠	٧	تقوم الشركات بدراسة مزايا الاستثمار في القطاعات التي حددها قانون تشجيع الاستثمار، بعد انتهاء فترة الإعفاء وذلك من حيث السعر الضريبي وإمكانية تحقيق وفورات ضريبية جراً ذلك
٠,١٣	١,٥٥	٠,٣٠	١,٠١	٣,٣٣	٨	تقوم الشركة بفصل مشاريعها الجديدة مالياً وإدارياً وقانونياً عن الشركة الأم للاستفادة من الإعفاءات الضريبية للمشروع الجديد حسب متطلبات تشجيع الاستثمار
٠,٧٢	٠,٣٥	٠,٠٧-	١,٠٩	٢,٩٣	٩	تسعى الشركات إلى الاندماج للحصول على

#### ثبات ومصداقية النتائج Reliability:-

قام الباحث بإجراء اختبار صدق تحكيمي للاستبانة للتأكد من ملاءمتها، حيث تم عرضها على ثمانية محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت، الجامعة الهاشمية، الجامعة الأردنية وجامعة عمان الأهلية، وجامعة الإسراء وتم إدخال بعض التعديلات على أسئلة الاستبانة على ضوء ما جاء في ملاحظاتهم ومقترحاتهم حتى ظهرت بصورتها النهائية وكان الهدف أن تتسم الاستبانة بالوضوح لدى أفراد مجتمع الدراسة. وتم في الوقت ذاته، توزيع الاستبانة للتأكد من ثبات الأداة على عدد من المدرء المالىين والأشخاص المختصين بالأمر الضريبية ممن ستوجه إليهم الاستبانة وأخذ ملاحظتهم حول بنود الاستبانة في ضوء أهداف الدراسة وفرضيتها وتم التأكد

من وضوح تلم الأسئلة لدى هذه الفئات. كما تم دراسة مدى توفر الثبات الداخلي في الاستبانة، باستخدام معامل المصدقية كرونباخ ألفا (Cornobach's Alpha)، حيث وجد أن معامل الاتساق الداخلي لكافة فقرات الاستبانة مجتمعمة لعينة الدراسة (٥٧٦,٦%) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة وأكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا وهو (٦٠%) مما يعني ثبات الأداة، وقدرتها على قياس الأهداف الموضوعية، وأن معامل الثبات لمتغيرات الدراسة يتمتع بالقبول الإحصائي، مما يدل على الاستقرار والثبات وكلما اقترب المقياس من الواحد صحيح تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار جيدة<sup>(٩٣)</sup>.

### تحليل البيانات الخاصة بإجابات عينة الدراسة.

#### الخصائص الديموغرافية لعينة مسؤولي الحسابات في شركات التأمين:-

لقد احتوت الاستبانة أسئلة للحصول على معلومات عن شركات التأمين وجنسياتها، وأخرى تتعلق بالجنس عن أسئلة الاستبانة وهم فئة مدير مالي أو مختص بالشؤون الضريبية وهذه المعلومات هي المؤهل العملي والتخصص وعدد سنوات الخبرة والعمر حيث تم توزيع الاستبانة على جميع شركات التأمين، ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن جميع شركات التأمين هي شركات مساهمة عامة محدودة ونسبتها ١٠٠%، وأن ٢٥ شركة هي شركة أردنية الجنسية بنسبة ٩٦,٢% وشركة واحدة هي شركة أجنبية بنسبة ٣,٨%. ويلاحظ أن ٦٩,٢% من الشركات محل الدراسة تقل حصة رأس المال الأجنبي بالنسبة لمجموع حقوق الملكية عن ٢٥% وبواقع ٢٥ شركة، وأن ٢٣,١% من الشركات تتراوح حصة الشريك الأجنبي (من ٢٥% - أقل من ٥٠%) بالنسبة لمجموع حقوق الملكية وبواقع شركة واحدة، و ٣,٨% من الشركات تتراوح حصة الشريك الأجنبي (من ٥٠% - أقل من ٧٥%) بالنسبة لمجموع حقوق الملكية وبواقع شركة واحدة، و ٣,٨% من الشركات تتراوح حصة الشريك الأجنبي (من ٧٥% فأكثر) بالنسبة لمجموع حقوق الملكية وبواقع شركة واحدة. ووجد أن الحد الأدنى لرأس المال الأجنبي بواقع صفر والحد الأعلى بواقع ١٠٠%، حيث أن عدد شركات التأمين التي لا يوجد بها رأس مال أجنبي على الإطلاق تشكل ١٩,٢٣% وعددها ٥ شركات، وعدد شركات التأمين التي يوجد بها رأس مال أجنبي بواقع ٢١ شركة وتشكل ما نسبته ٨٠,٧٧%. وأن نسبة المجهين على أسئلة الاستبانة الخاصة بمسؤولي الحسابات في شركات التأمين هم من حملة شهادة الثانوية العامة وبنسبة ٣,٨%، في حين أن نسبة المجهين من حملة شهادة الثانوية العامة وبنسبة ٣,٨%، في حين أن نسبة المجهين من حملة شهادة دبلوم كلية جامعية متوسطة هي ٧,٧%، يليها نسبة حملة شهادة البكالوريوس والبالغة ٦٩,٢%، وأخيراً حملة الماجستير حيث كانت نسبتهم ١٩,٢% في حين خلا الجدول من حملة شهادة الدكتوراه، حيث يعني ذلك أن الأغلبية ممن يشغلون منصب مدير مالي أو محاسب هم من شهادة البكالوريوس والماجستير. وأن نسبة المجهين على أسئلة الاستبانة الخاصة بمسؤولي الحسابات في شركات التأمين هم من ذوي اختصاص المحاماة حيث يبلغ عددهم (٢٠) مجيب وبنسبة (٧٦,٩%)، أما تخصص إدارة الأعمال فبلغ العدد (١) مجيب وبنسبة (٣,٨%)، أما تخصص العلوم المالية والمصرفية فبلغ العدد (٥) مجيب وبنسبة (١٩,٢%)، ويتضح لنا أن معظم المجهين في شركات التأمين هم من ذوي تخصص المحاماة وذلك لما يتطلبه عملهم في معرفتهم في لقضايا المحاماة.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن نسبة من تقل خبرتهم عن ٦ سنوات ٣,٨% من إجمالي عدد أفراد العينة في حين كانت نسبة من تتراوح خبرتهم أكثر من ١٠ سنوات فكانت ٧٣,١%، وهذا يعني أن الأغلبية هم من تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات حيث زادت نسبتهم عن النصف من إجمالي الاستبانات الموزعة والخاضعة للدراسة، مما يعني أن غالبية المستجيبين هم ممن يمتلكون الخبرة الكافية في إدراك أهمية التخطيط الضريبي واستخدام عناصره في تخفيض العبء الضريبي لتلك الشركات. وأن نسبة من تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة بلغ عددهم (٢) مجيب وبنسبة (٧,٧%)، وبلغ عدد المجهين الذين تقع أعمارهم من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بواقع (٩) وبنسبة (٣٤,٦%)، والذين تقع أعمارهم من (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بواقع (٧) مجيب وبنسبة (٢٦,٩%)، والذين تقع أعمارهم من (٥٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بواقع (٨) مجيب وبنسبة (٣٠,٨%) وتنسجم هذه النتيجة مع ضرورة وجود الخبرة الكافية في التخطيط الضريبي في شركات التأمين، فكلما زاد سن الموظف كلما كانت خبرته كبيرة، وهو ما يلائم طبيعة التخطيط الضريبي في شركات التأمين. ستدفعها للضريبة بالمقابل مصلحة الإدارة هو زيادة الأرباح كون مكافأتها ترتبط غالباً بمبلغ صافي الربح المتحقق. وبينت الدراسة وجود علاقة طردية بين اختيار البديل المحاسبي الأمثل ومعدل الضريبة المفروضة بمعنى أنه كلما زاد سعر الضريبة كلما حث الإدارة على اختيار البديل المحاسبي الذي يخفف الالتزامات الضريبية تجاه الشركة. وأيضاً أن الإدارة تحاول اختيار وسيلة محاسبية متوازنة كأحد جوانب التخطيط الضريبي وهو اختيار البديل المحاسبي الملائم الذي يحقق مصلحة الشركة بشرط عدم مخالفته القانون.

٩- دراسة (Guenther) بعنوان أثر الضريبة على هيكل المنظمة في الشركات المساهمة والأشخاص<sup>(٩٤)</sup>. تبين هذه الدراسة أثر ضريبة الدخل على اختيار الهيكل القانوني للشركة سواء كانت شركة مساهمة أو شركة أشخاص معتمداً على ضرورة اختيار الشكل القانوني الأنسب الذي يقلل تكاليف تشغيلها وأعبائها الضريبية بمعنى أحر أنه يجب أن تختار وضعها القانوني بحيث يقلل الأعباء الضريبية والتكاليف التشغيلية للشركة لأقل حد ممكن أحياناً بعين الاعتبار أن لكل نوع من أنواع التكاليف يختلف باختلاف الوضع القانوني للشركة.

مما سبق وبعد استعراض الدراسات السابقة يمكن القول أن هذه الدراسات تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة كونها- في حدود علم الباحث- الأولى أن تتناول موضوع التخطيط الضريبي في شركات التأمين الأردنية حيث تناولت الدراسات السابقة موضوع التخطيط الضريبي في قطاع المصارف وفي القطاع الصناعي واختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة إلا أنها لم تتناول موضوع التخطيط الضريبي في قطاع التأمين في الأردن.

وتناولت الدراسة موضوع التخطيط الضريبي في شركات التأمين بشكل موسع وذلك من خلال الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في مشاريع لها ميزات ضريبية أفضل، وذلك بإعفاؤها من ضريبة الدخل لمدة ثابتة وبنسب تختلف حسب المناطق التي حددها قانون تشجيع الاستثمار.

والاستفادة من قرار لجنة الأمن الاقتصادي وهو قرار خاص بمزايا عملية الاندماج في شركات التأمين، والذي يمنح شركات التأمين المندمجة والمندمج فيها أو الناتجة عن الاندماج، وإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات، وكافة الرسوم والضرائب الأخرى خلال العام التي تمت فيه عملية الدمج والعام التالي لعملية الدمج.

وتناولت الدراسة المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، التي تستطيع جميع الشركات الاستفادة منها، في تخفيض عبئها الضريبي، وأيضاً الاستفادة من مزايا قانون ضريبة الدخل الخاصة بشركات التأمين، مثل إعفاء أرباح شركات إعادة التأمين الناجمة عن عقود التأمين التي تبرمها معها شركات التأمين العاملة في المملكة. وتناولت الدراسة الاستفادة من السياسات المالية والإدارية والمحاسبية في شركات التأمين، من خلال توجيه استثمارات شركات التأمين إلى الاستثمار في مجالات مغفأة، من ضريبة الدخل، وتحقق لها عائد مجزي.

#### منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات الثانوية وتعتمد على مسح مكثبي لمجموعة من المراجع والكتب والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع هذه الدراسة لتشمل جميع شركات التأمين الهادفة للربح والخاضعة للضريبة من قطاع التأمين العاملة في الأردن سواء أكانت شركات أردنية الأصل أو فروع لشركات أجنبية. حيث يتم التعامل مع المستويات الإدارية العليا أو الدوائر المتخصصة في معالجة الشؤون الضريبية فيها مثل الأشخاص المعينين بتمثيل الشركة أمام دائرة ضريبة الدخل أو دائرة المحاسبة المركزية. حيث تبلغ شركات التأمين محل الدراسة ٢٧ شركة<sup>(١٣)</sup>.

#### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

##### تمهيد

سيتم أولاً اختبار درجة مصداقية البيانات من قبل المحييين، ثم تحليل البيانات الخاصة باستخدام عناصر التخطيط الضريبي في قطاع التأمين في الأردن. وكما سيتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (T- test).

##### توزيع الاستبانه وثبات نتائجها:-

تم توزيع استبانته الدراسة على جميع شركات التأمين في الأردن وباللغة (٢٧) شركة، وقد كان الاختيار يتركز على أن يقوم الأشخاص المختصون بالأمر الضريبية للشركة أو المدراء المالىين بتعبئة الاستبانته، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٢٧) استبانته، وتم استبعاد استبانته واحدة وذلك لعدم الموضوعية في الإجابة عليها بالإضافة إلى عدم الإجابة على جميع أسئلة الاستبانته، وبذلك تكون الاستبانات الخاضعة للدراسة (٢٦) استبانته وبنسبة (٩٦,٣%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

حيث تناولت هذه الدراسة موضوع مدى التزام شركات التأمين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار، هادفة إلى إظهار في تكوين محافظ استثمارها، وأثر الالتزام على ربحية تلك الشركات، وما أثر اختلاف حجم الشركات، وما أثر اختلاف حجم الشركة، وتاريخ تأسيسها على ربحيتها عند تطبيق الأسس النظرية والعملية لتكوين محافظ الاستثمار. حيث توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:<sup>(١٤)</sup>

١. أن شركات التأمين الأردنية تطبق المفاهيم الأساسية لنظريات تكوين محافظ استثمارها، إلا أنها لا تستخدم الأسلوب العلمي المدروس.
٢. عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين الأردنية بمفاهيم نظريات تكوين المحافظ الاستثمار وربحيتها.
٣. لا يوجد أثر لاختلاف حجم الشركة، وتاريخ تأسيسها على ربحية شركات التأمين عند تطبيق مفاهيم نظريات تكوين محافظ الاستثمار. وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها:

- أولاً: ضرورة إعداد وتنظيم أجهزة استثمارية في منشآت التأمين لتشمل على الوحدات الإدارية الضرورية لإنجاز أعمالها وتطعيمها بالخبرات المناسبة.
- ثانياً: القيام بالتخطيط والرقابة الفعالة على الربحية لضمان تغطية التزامات المنشأة وتحقيق معدلات النمو المنشود في ظل مخاطر مقبولة.
- ثالثاً: عقد الندوات والدورات التدريبية والتي تسعى إلى تطوير الموارد البشرية بالقدر والكيفية السليمة.
- رابعاً: ضرورة توفير تخصص بكالوريوس تأمين في إحدى جامعات المملكة الأردنية الهاشمية حتى تتسنى الفرصة لإعداد الكوادر المؤهلة علمياً وأكاديمياً.
- ٦- دراسة (ليلي فتح الله): بعنوان "الأثر الضريبي على الموازنة الرأسمالية والقرارات الإدارية الأخرى"، جامعة عين شمس، الجزء الأول ١٩٨٧م<sup>(١٥)</sup>.

<sup>(١٣)</sup> الاتحاد الأردني لشركات التأمين "تقرير سوق التأمين الأردني لعام ٢٠٠٢"، عمان.

<sup>(١٤)</sup> رندة بيج سكيك "مدى التزام شركات التأمين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م.

<sup>(١٥)</sup> ليلي فتح الله "الأثر الضريبي على الموازنة الرأسمالية والقرارات الإدارية الأخرى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عين شمس، الجزء الأول ١٩٨٧م ص (١٣-١٥).

والتي تبين أن على إدارة المشروع أن تحدد الأثر الاقتصادي للضريبة على القرارات الإدارية وأن التخطيط والرقابة يجب أن يشمل جميع النفقات والأعباء بما فيها الضرائب ويجب على الإدارة محاولة تجنبها باستخدام وسائل مسموحة قانونياً وتؤكد على أن لا يمكن حصر حالات التجنب الضريبي ولكن يجب على الإدارة التعرف على كيفية تجنب الضريبة أو تأجيل دفع الضريبة أي تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية حيث تبين الباحثة عدة عناصر يمكن استخدامها في التخطيط الضريبي وهي كما يلي:

- ضرورة استخدام طريقة الإهلاك المعجل لأن ذلك يؤدي لزيادة القيمة الحالية للإعفاءات الضريبية مقارنة مع أسلوب القسط الثابت.  
- استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً كسياسة تقييم المخزون في حالة ارتفاع الأسعار المستمر وثبات كمية المخزون حيث أن هذه السياسة تجعل الدخل الخاضع للضريبة في أقل حد له.

- تنصح الباحثة الشركات عند البيع بالتقسيط أن تسجل الشركات عند البيع بالتقسيط فقط الجزء المحصل من الإيرادات أي تأجيل الاعتراف بإيراد حتى يتم تحصيل المبالغ المقسطة وبالتالي تخفيض مقدار الالتزام الضريبي.

٧- دراسة (Boner, Davis, & Jackson) بعنوان "الخبرة في التخطيط الضريبي للشركات"، عام ١٩٩٨م<sup>(١٠)</sup>.

حيث تظهر الدراسة أن عملية التخطيط الضريبي تتطلب الخبراء اللازمين وذلك للقيام بما يلي:

أولاً: تحديد المشاكل الضريبية التي يعاني منها العميل ودراسة أوضاعه وتحديد الفرص التي يمكن أن يستفيد منها العميل. وهي ما يعرف بالجانب الكمي.

ثانياً: إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه العميل واختيار البديل المناسب للعميل الذي يحقق أكبر فائدة، وهو ما يخص الجانب النوعي وبالتالي فعلى الخبراء تحليل الفرص التي تواجه العميل بصورة وافية والاستفادة منها في تحقيق أكبر وفر ضريبي وبما يتفق مع مصلحة العميل، وقد أوصت الدراسة على ضرورة ربط إنجاز الخبراء بدمج الجوانب الكمية والجوانب النوعية معاً.

٨- دراسة (Ronen and Aharoni) بعنوان تأثير ضريبة الدخل على اختيار الشركات للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. عام ١٩٩٨م<sup>(١١)</sup>.

حيث قامت بدراسة تأثير ضريبة الدخل على اختيار الشركات للمبادئ المحاسبية التي تتبعها في الوقت الذي يسمح فيه للشركة باختيار المبدأ المناسب حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث بينت الدراسة أن السياسات المحاسبية التي تستخدمها الشركات مثل سياسة تقييم المخزون وسياسات الإهلاك ورسملة المصاريف لها تأثير على تحديد صافي الربح.

وبينت الدراسة بأن إدارة الشركات تحاول أن توازن بين مصلحة الشركة ومصلحة الأطراف الأخرى مثل مصلحة الشركة في تخفيض صافي الربح حتى تنخفض المبالغ التي الذاتي وتم إرجاءه لحسن المناقشة فإن هناك احتمالين: إما أن يكتشف ذلك الأمر ويعدل الدخل وإما لا يكتشف ولا يعدل به الدخل. وحيث افترضت هذه الدراسة العديد من التوصيات وطرق العلاج لتلك المشكلة. ومن طرق العلاج الفعالة هي (الملاحقة القانونية، توضيح المقصود بالمواد الغامضة عن طريق تعديل القانون) ومن التوصيات التي تم اقتراحها: (التركيز على المخالفات المتكررة أثناء التدقيق على المنشآت التجارية ذات الأهمية الأكبر، عمل حملات لزيادة الوعي الضريبي، تفعيل مواد القانون الخاص بضريبة الدخل فيما يتعلق بالعقوبات لمكافحة التهرب، الاهتمام بمصادر جمع المعلومات، الاستعانة بالخبراء وأداء المدققين لحل نقاط الخلاف بين الدائرة والمكلفين لتسهيل عمل الدائرة).

٣- دراسة (أمن أبو يحيى): بعنوان "التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الأردنية، ١٩٩٦م<sup>(١٢)</sup>.

حيث اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة وذات المسؤولية المحدودة الأردنية للتخطيط الضريبي من أجل تخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية من خلال عناصره الآتية:

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار.

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنحها بنود قانون ضريبة الدخل المتعلقة بالصناعة.

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.

- التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية.

حيث اهتمت هذه الدراسة بقياس العلاقة بين التخطيط الضريبي من خلال عناصره المختلفة وبين العبء الضريبي لتلك الشركات الصناعية حيث توصلت تلك الدراسة إلى نتائج مفادها وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العبء الضريبي للشركات الصناعية ومستوى التخطيط الضريبي الذي تمارسه تلك الشركات من خلال كل عنصر من عناصر التخطيط الضريبي، كما لا يوجد اختلاف في متوسط استخدام التخطيط الضريبي من خلال استغلال قوانين تشجيع الاستثمار ومن خلال المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل للصناعة حيث تتم الاستفادة من هذه الدراسة بما يغني الجانب النظري من خلال تركيزها على عناصر التخطيط الضريبي ومدى استفادة الشركات الصناعية من مزايا قانون ضريبة الدخل التي تؤدي إلى التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية.

٤- دراسة (عبد الله حبيب): بعنوان "التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٣م<sup>(١٣)</sup>.

والتي تعتبر من الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي بشكل أساسي حيث تم وضع تصوراً عن التخطيط الضريبي من خلال توضيح أهم عناصره ضمن إطار نظري محدد ولكن تم تطبيقها على قطاع المصارف العاملة في الأردن.

حيث اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام المصارف العاملة في الأردن لعناصر التخطيط الضريبي المتمثلة فيما يلي:

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنحها بنود قانون ضريبة الدخل المتعلقة بالمصارف في الأردن.

(١٠) أمن أبو يحيى، التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م.

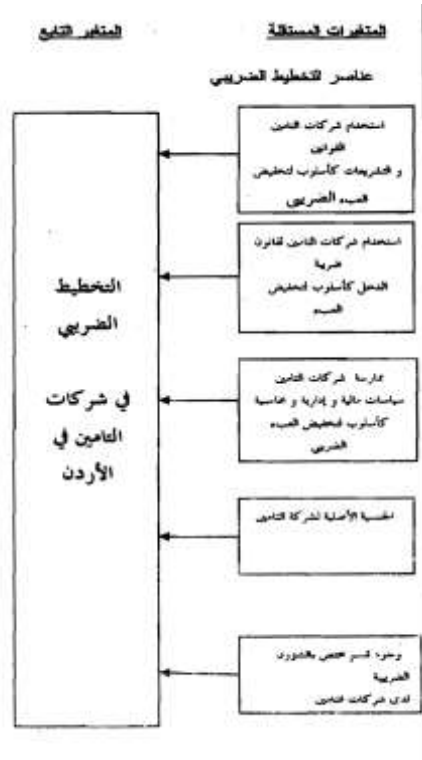
(١١) عبد الله حبيب "التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن" رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٣م.

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل.
- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار وإدارة الموجودات.
- التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية.
- وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية وأثرها على استخدام التخطيط الضريبي في المصارف.
- أثر جنسية المصرف على مستوى التخطيط الضريبي في المصارف.

حيث خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أن المصارف العاملة في الأردن تستخدم التخطيط الضريبي للاستفادة من أي فرصة يمكن أن يوفرها قانون ضريبة الدخل، فقد بلغ متوسط استخدام التخطيط الضريبي في المجال الاستثماري وإدارة الموجودات (٦٨,٣%) ومتوسط استخدام التخطيط الضريبي لعملية تقادم كشف التقدير الذاتي (٦٥,٦%) ومتوسط استخدام التخطيط الضريبي من خلال المعالجات المالية والمحاسبية المختلفة (٧١,٢%) وبلغ متوسط الاستخدام للتخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن (٦٨,٧٨%).
- أن مستوى التخطيط الضريبي يزداد في المصارف التي يوجد بها قسم يختص بالشؤون الضريبية.
- أن عامل جنسية المصرف لا يوجد لها دلالة إحصائية على مستوى التخطيط الضريبي في المصارف.

٥- دراسة (رنادة بهيج سكيك): بعنوان: "مدى التزام شركات التأمين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار، ٢٠٠٢م<sup>(٨)</sup>.



## الدراسات السابقة:

تم استعراض مجموعة من الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي، ومن هذه الدراسات:

- ١- دراسة عبد الرحيم أحمد، "التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية في اليمن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠<sup>(٩)</sup>، هدفت هذه الدراسة للوقوف على واقع عملية التخطيط الضريبي وأثرها على التخطيط لتخفيض عبء ضريبة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة في اليمن، ودراسة أهمية الضرائب وتطويرها والتهرب منها في اليمن والوقوف على واقع النظام الضريبي في اليمن، ومدى استفادة الشركات من عملية التخطيط الضريبي في التخطيط لتخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية ومن خلال الاستفادة من مميزات القانونين التالية:

- الاستفادة من مزايا قانون المناطق الحرة رقم (٤) لسنة ١٩٩٣.
  - الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ م وتعديلاته.
  - الاستفادة من مزايا قانون ضريبة الدخل رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ م وتعديلاته.
  - الاستفادة من ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية معينة.
- حيث استخدم الباحث استبانته مكونة من (٥٢) سؤالاً، وزعت على مجتمع الدراسة المكون من الشركات الصناعية المساهمة في اليمن، والبالغ عددها ٥٢ شركة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة اليمنية تستفيد من مزايا قانون الاستثمار بنسبة ٧٣%، ومن ممارسة السياسات المالية والإدارية والمحاسبية بنسبة ٦١%، ومن مزايا قانون ضريبة الدخل بنسبة ٦٨%، ولقد كانت الاستفادة من خلال النسب السابقة بدرجة كبيرة، وأما الاستفادة من مزايا قانون المناطق الحرة فقد كانت بدرجة قليلة وبنسبة ٣٦,٢%، وأظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة اليمنية تستفيد من عناصر التخطيط الضريبي بدرجة متوسطة وبنسبة ٥٩,٦% في تخفيض أعبائها الضريبية.

٢- دراسة (وائل العكشة): بعنوان "اختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة، وتدقيق حسابات المنشأة التجارية في الأردن"، ١٩٩٣ م<sup>(٥)</sup>.

حيث أظهرت هذه الدراسة أسباب الفروقات المعدلة بين الدخل المعلن والدخل المعدل وهو ينحصر في عدة أسباب منها (رغبة المكلف في التهرب من ضريبة الدخل، عدم إلمام المكلف بالقانون، عدم وجود مواد قانونية ردعا).

حيث فسرت تلك الدراسة مدى اختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة في الشركات التجارية الأردنية والذي يعتبر من زاوية ضريبية تأجيل دفع الضريبة مما يحقق منفعة الضريبة لتلك الشركات متمثلة في تأجيل دفع الضريبة إلى وقت إقرارها بشكل نهائي عند التقدير مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اكتشاف تلك الأمور التي تستوجب تعديل ظني من قبل الدائرة، مثل ذلك مصروف التبرعات غير المقبولة ضريبياً وتم تنزيلها من المصاريف ولم يعدل به كشف الكثير لذا فإن هذه الدراسة ستحاول الكشف عن العوامل التي تساعد في التخطيط الضريبي وتخفيض العبء الضريبي في قطاع التأمين في الأردن للوصول إلى التأثير النسبي لتلك العوامل (المتغيرات المستقلة على المتغير التابع).

كما يساعد في توسع واستمرار شركات التأمين وذلك بتحقيق أكبر قدر من الوفورات المالية.

## أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو:

- ١. قياس مدى ممارسة شركات التأمين لعملية التخطيط الضريبي باعتباره يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي لتلك الشركات بالطرق القانونية.
- ٢. ويمكن صياغة الأهداف الفرعية للدراسة كما يلي:
- ١. قياس مدى استفادة شركات التأمين من النصوص القانونية والتشريعية السارية المفعول التي تساعد في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي.
- ٢. قياس مدى استفادة شركات التأمين من الحوافز في قانون ضريبة الدخل تساعد في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي.
- ٣. قياس مدى ممارسة شركات التأمين لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية تساعد في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي.
- ٤. تحديد أثر جنسية الشركة كونها أردنية أو غير أردنية على مستوى التخطيط الضريبي التأمين العاملة في الأردن.
- ٥. تحديد أثر وجود (أو عدم وجود) قسم مختص بالشؤون الضريبية في شركات التأمين العاملة في الأردن.
- ٦. الوصول إلى نتائج تساعد على اقتراح التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد شركات التأمين في تنفيذ التخطيط الضريبي وتخفيض أعبائها الضريبية.

## مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ارتفاع العبء الضريبي الذي يتحمله قطاع التأمين في الأردن مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث يبلغ ذلك العبء بواقع ٢٥% من الدخل الخاضع للضريبة والذي يعد من أكبر الأعباء التي تتحملها الشركات في المملكة وحيث أن قطاع التأمين في الأردن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتخفيف المخاطر وذلك من خلال تعويض الأفراد والشركات عند وقوع الأضرار المؤمن عليها، لذا لا بد أن يخطط القرارات الاستثمارية والمالية في الشركات بما يؤدي إلى تحسن وضع شركات التأمين بزيادة أرباحها وتدعيم مركزها المالي لتحقيق أهدافها واستمرار تواجدها في سوق المنافسة.

يمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

- ١. هل تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من الحوافز في القوانين والتشريعات السارية المفعول في الأردن.
- ٢. هل تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من الحوافز في قانون ضريبة الدخل في الأردن.
- ٣. هل تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي من خلال اتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية المختلفة.
- ٤. هل يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث كون الجنسية الأصلية للشركة غير أردنية.
- ٥. هل يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين.

## فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات وهي:

- الفرضية الأولى "لا تمارس من شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من حوافز في القوانين والتشريعات السارية المفعول في الأردن".
- الفرضية الثانية "لا تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي للاستفادة من الحوافز في قانون ضريبة الدخل في الأردن".
- الفرضية الثالثة "لا تمارس شركات التأمين في الأردن عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة".
- الفرضية الرابعة "لا يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث كون الجنسية الأصلية للشركات غير الأردنية".
- الفرضية الخامسة "لا يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في شركات التأمين وذلك من حيث وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية لدى شركة التأمين".
- الفرضية السادسة "لا يوجد للمتغيرات السابقة مجتمعة أي أثر على التخطيط الضريبي لشركات التأمين الأردنية".

## نموذج الدراسة:

والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

## تمهيد

إن من الأهداف الأساسية للشركات هو زيادة ربحيتها وتوفير أكبر قدر ممكن من السيولة يمكنها من استغلال الفرص المتاحة الاستغلال الأمثل للوصول إلى الأهداف المنشودة، إن ذلك يتأتى من خلال زيادة إيرادات وضبط نفقاتها وتوجيه استثماراتها بما يحقق لها تلك الأهداف. لذا تعتبر القرارات الاستثمارية والمالية المتعلقة بسير أعمال الشركة من أهم القرارات التي تساهم في تحقيق أهداف تلك الشركات وبقائها في سوق المنافسة. وبما أن القرارات الاستثمارية والمالية لتلك الشركات تؤثر على مبلغ الضريبة الواجب دفعه إلى السلطات الضريبية المتمثلة بدائرة ضريبة الدخل حسب أحكام القانون<sup>(١)</sup>، فإنه يقع على عاتق إدارات تلك الشركات الموازنة بين زيادة الأرباح وتخفيض العبء الضريبي إلى أقل قدر ممكن. وينظر إلى ضريبة الدخل المفروضة على مختلف أنواع الشركات على أنها عبء ضريبي يمثل اقتطاعاً من دخل الشركات وبالتالي يجرمها من الاستفادة من ذلك الجزء المقتطع استهلاكاً أو استثماراً وعليه يجب ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بطريقة تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء الضريبي بالطرق القانونية وهو ما يطلق عليه مصطلح التخطيط الضريبي. وتتناول هذه الدراسة موضوع التخطيط الضريبي في شركات التأمين العاملة في الأردن وذلك من خلال البحث في أثر:

- البيئة القانونية (للقوانين والتشريعات السارية المفعول).
  - قانون ضريبة الدخل.
  - السياسات المالية والإدارية والمحاسبية.
- على التخطيط الضريبي لشركات التأمين كما سيجادل الباحث من خلال ما سبق تقدم توصيات تساهم في تخفيض العبء الضريبي لشركات التأمين بالطرق القانونية. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة واستمرار فرص نجاح وتحقيق أهداف تلك الشركات.

## أهمية الدراسة:

يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الخصائص التي يتصف بها، من جمع المدخرات الصغيرة واستثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الاقتصادية، كما تشغل شركات التأمين حيزاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، فهي تعتبر من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق الرخاء والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها إلى أفراد المجتمع، وتأمينه من الأخطار التي يتعرض لها، وقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني أهمية هذا النوع من النشاط الاقتصادي فأخضعت هيئات وشركات التأمين إلى الرقابة الحكومية لحماية المدخرين والمستثمرين وكذلك حماية الاقتصاد الوطني.

وأن قطاع التأمين في الأردن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي وتخفيض المخاطر، وذلك من خلال جوانب عدة أهمها تعويض الأفراد والشركات عند وقوع الأضرار المؤمن عليها، وأيضاً تقوم شركات التأمين في الأردن بتجميع الأموال والمدخرات وإعادة استثمارها في المملكة وبالتالي تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

حيث يبين الجدول التالي إجمالي الاستثمارات وإجمالي التعويضات المدفوعة ومقدار الضريبة المقتطعة للفترة الزمنية ١٩٩٦-٢٠٠٢م<sup>(٢)</sup>:

جدول رقم (١) بالملايين

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
إجمالي الاستثمارات	٧٢,٣	٧٨,٣	٨٩,٢	٩٤,٥	٨٧,٣	١٥٠,٥	١٤٩,٧
إجمالي التعويضات المدفوعة	٤٨,٠	٥٣,٦	٥٦,٠	٦٣,٩	٦٧,٧	٧٩,٨	٨٦,١
الضريبة المقتطعة	٢,٤٨	٢,٤٤	٢,٣٤	٢,٦٤	٢,٥٢	٢,٠٨	٢,١٠

وحيث أن معظم شركات التأمين تحقق خسائر نتيجة أعمالها من التأمين (تعويضات قسم تأمين السيارات) الذي يشكل ما نسبة ٤٠% من أعمال التأمين لذا يجب عليها التخطيط لاستثمار الأموال المودعة لديها لتحقيق أكبر عائد من الأرباح لازدهار وتوسع هذا القطاع للقيام بدوره بشكل فاعل. لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في تقليل مبلغ الالتزام الضريبي الذي يمكن تحقيقه من خلال توجيه الاستثمارات إلى مجالات معفاة من ضريبة الدخل بموجب القانون والاستفادة من الحوافز القانونية الأخرى. حيث يعتبر المبلغ المدفوع كضريبة دخل من أهم الأعباء التي تتكبدها الشركات بصورة عامة وشركات التأمين بصورة خاصة. كما تساعد عملية التخطيط الضريبي على تحقيق وفورات مالية يمكن استخدامها في مجالات استثمارية تساعد على استمرارية تلك الشركات وهذا يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للشركات في المستقبل مما ينعكس إيجاباً على تلك الشركات وزيادة مساهمتها في الاقتصاد<sup>(٣)</sup>.